



إقبال الأحمد تلقي كلمتها



علي الراشد يتحدث خلال المؤتمر الصحفي

## الراشد أكد أن التجمع يمثل جميع فئات المجتمع الكويتي.. ومستعدون للحوار والنقاش حول أي من بنود الوثيقة «المسار المستقل» أطلق وثيقته الإصلاحية: حلول عملية لمواجهة المشكلات والسلبيات

الوعي السياسي، فتح الحوارات السياسية داخل المجتمع لرفع مستوى الحوار الوطني، تحفيز المواطن للمشاركة في تجمعات المجتمع المدني، مشدداً على أن «أهداف ورقة الإصلاح السياسي هو الوصول إلى المساءلة والمحاسبة للسياسات الحكومية الخاطئة وكذلك فعاليات مجلس الأمة، والمساهمة مع الحكومة العامة والأولويات المستقبلية»، متحدثاً عن مشروع طموح للمحافظات أعده التجمع يلخص عملياً عملية الإصلاح السياسي والإداري.

ولفت النعمان إلى «تاخر تنفيذ المشاريع النفطية العملاقة والتي تم الإعلان عنها وبالرغم من وجود توجه لإنشاء المصفاة الرابعة منذ عام 1998 إلا أنها لم تنفذ إلى الآن، وبالرغم من الإعلان عن وجود اكتشافات الغاز الطبيعي منذ عام 2006 إلا أن الإنتاج لا يواكب الطلب»، مشيراً إلى «تشابك الاختصاصات ما بين المجلس الأعلى للبتترول ووزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية»، وعرض عدداً من الحلول التي تضمنتها ورقة المسار للإصلاح النفطي ومنها المشروعات الطموحة والاستعانة بالشركات الأجنبية ذات الخبرة في التنقيب والاستخراج، وفق الجامعات والحياة في المناقصات وفك التشابك في الاختصاصات ما بين المجلس الأعلى للبتترول ووزارة النفط ومؤسسة البترول.

وفي السياق ذاته، أكدت د.صفاء الزمان أن «الإنسان أساس بناء الأوطان»، مشددة على أن «التنمية البشرية هي أساس الإصلاح، ولذلك فإن تطوير الكويت يبدأ بتطوير الإنسان الكويتي»، داعية إلى «ضرورة الاهتمام بالتعليم وتعزيز قيم الولاء للوطن وتنمية المهارات الشبابية وتعزيز ودعم العمل التطوعي».

وتضمنت الإعلامية منى العيفان دور رؤساء الورش الذين قدموا بانوراما متكاملة ورؤية واضحة للإصلاح المأمول، لافتة إلى «أن التجمع منذ نشأته حرص على أن يكون صوتاً لجميع الكويتيين دون استثناء وأن يجمعهم تحت مظلة واحدة، فضلاً عن التصدي لمواجهة الفساد بكل أشكاله»، لافتة إلى أن «نواب وصفاة الهاشم ومعصومة المبارك أدوا دورهم في الرقابة والتشريع على الوجه الأكمل إلى أن قدموا استقالاتهم من المجلس، كما قام الكتاب من أعضاء التجمع بدورهم في محاربة الفساد وتحملوا كلفة مواقفهم السياسية والتزامهم بمبادئهم».

وأشارت العيفان إلى أن «المشهد السياسي واضحاً، وأصبحت الوحدة الوطنية وحرية الرأي في مقتل، مما أدى إلى ابتعاد المخلصين عن صنع القرار»، مشددة على أن «الفرقة أصبحت عنوان المرحلة»، معتبرة أن «أعضاء التجمع المسار المستقل لا يخشون في الحق لومة لائم وسيستمررون في الإصلاح وإيجاد البدائل الإصلاحية وتعتبر وثيقة التجمع أبغ لبيل على ذلك»، وسيعملون على «تحويل المشاريع إلى قوانين حقيقية مستندة على الأهداف المرجوة».



نائل النعمان



ضحى الخريف



عبد العزيز الربيع

**الرياح: الإصلاح الاقتصادي يبدأ بالإصلاح الاجتماعي والفكري والثقافي**

**ضرورة تحويل الكثير من الجهات الحكومية من هيئات إلى مؤسسات بالشراكة مع القطاع الخاص**

**تنويع مصادر الدخل واستغلال الجزر اقتصادياً وسياسياً لخلق فرص عمل جديدة**

**الخريف: العلاج بالخارج أصبح رحلات سياحية و400 مليون دينار تكلفته السنوية**

**تلبية مطالب الكادر الطبي وتوفير المزايا المالية لهم والاهتمام بالتنمية المهنية**

**النعمان: نشر الوعي السياسي وفتح حوار مجتمعي أهم ركائز العمل الإصلاحي**

**أعدنا مشروعاً طموحاً للمحافظات يلخص خطوات عملية الإصلاح السياسي والإداري**



منى العيفان



صفاء الزمان

القوانين التي تحمي المسؤول من التعسف الإعلامي وتفعيل دور المجلس الأعلى للتخطيط لتنفيذ استراتيجيات الدولة وخططها»، ولفته إلى «ضرورة تنوع مصادر الدخل عن طريق استغلال الجزر اقتصادياً وسياسياً لخلق فرص عمل كثيرة، كسفر الاحتكاك وتفعيل دور المنافسة الفعالة، الاستغلال الأمثل لأموال الدولة عن طريق إنهاء ما يسمى بالتاجير لها بأسعار مخفضة، وضع اللوائح والقوانين الفعالة لمحاسبة من يتسبب في هدر المال العام، بناء المدن الاقتصادية الكبيرة، اعتماد المعاملات الإلكترونية، الاهتمام بأنشطة إعادة التصدير من خلال إنشاء العديد من الموانئ الصغيرة كمناطق حرة حقيقية، التركيز على الصناعات البترولية والكيمياوية من أجل استغلال الثروة النفطية بالطريقة السلمية، تبني مشروع الطاقة النووية لحل معضلة توفير الطاقة في الكويت وخفض حرق الوقود الأحفوري وأخيراً تغيير فلسفة الدولة في مفهوم الدعم الاقتصادي الحقيقي المبني على أسس علمية سليمة».

**الأوضاع السياسية**

ومن ناحيته أكد م.نائل النعمان أن «الإصلاح السياسي هو أي تغيير جذري للانتقال من وضع لأخر بعيداً عن الحلول المحدودة والتربيعية»، مشيراً إلى «3 ركائز للعمل الإصلاحي 400 مليون دينار»، مشيرة إلى «نقص كبير في الكوادر الطبية المتخصصة، فضلاً عن



عالمية تستوعبهم».

**الإصلاح الاقتصادي**

بدوره، أكد د.عبدالعزیز الربيع أن «الإصلاح الاقتصادي الفعالي يبدأ بالإصلاح الاجتماعي والفكري والثقافي وتعديل السلوك والممارسات»، مشدداً على «دور التوعية المجتمعية وفرض القوانين والتشريعات ومحاربة الهدر المالي واعتماد الشفافية والمساءلة كلبينات مهمة في بناء مجتمع منتج وفعال».

لاقتة إلى «أنا الآن ليس لدينا إلا وزيرة واحدة في الحكومة وبلا تمثيل نسائي سواء في البرلمان أو المجلس البلدي المنتخبين»، مشددة على «أهمية التعديل الدستوري حول الكوتا في المجلس»، مبيحة «حرص التجمع على ألا يكون حق المرأة في المشاركة على حساب الرجل والعكس».

ولفتت الأحمد إلى أن «مشاركة المرأة لن تكون ناجحة إلا إذا أعدت الإعداد الجيد وحصلت على المساعدة الملائمة لتحظى بالقبول المجتمعي شريطة أن تكون هي ذات كفاءة عالية»، داعية إلى «ضرورة أن تساهم منظمات المجتمع برفع نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية»، مشيرة إلى «خلل كبير في التركيبة السكانية أدى لتراجع أعداد الكويتيين في مقابل المقيمين بشكل ملحوظ»، كما أن «33٪ من القوى العاملة في الكويت من الوافدين وأغلبهم من العمالة الهامشية والتي تسبب فيها تجار الإقامة»، داعية «لمحاسبتهم على ما سببوه من أضرار للتركيبة السكانية»، كاشفة عن «عدد من الحلول تضمنتها الوثيقة لمعالجة الخلل الواضح في التركيبة السكانية ومنها إنشاء جهة مستقلة تعنى بأمور الوافدين تتابع جهة عليا ذات علاقة، إعداد دراسة عمالية واضحة تقوم على دراسة السوق وتحديد احتياجاته، إصدار قانون يجرم الاتجار في الإقامة، حل مشاكل العمالة وأخيراً إنشاء مدن

اقترحنا عدداً من التعديلات الدستورية أبرزها التحول لنظام المجلسين وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمة وحرية إنشاء الأحزاب

**تحديد «كوتا» للجنسين في المجلس بحيث لا يقل تواجد أحد الجنسين في المجلس عن 25٪**

**تجنيس من يستحق من «البدون» والتعامل بإنسانية مع من لا يستحق التجنيس**

**الأحمد: حق المرأة في المشاركة السياسية لا يكون على حساب الرجل**

**يجب أن تساهم منظمات المجتمع في رفع نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية**

**33٪ من القوى العاملة في الكويت من الوافدين ونقترح إنشاء جهة مستقلة تعنى بأمورهم**

الصحافي الذي عقده التجمع مساء أول من أمس في مقره بمنطقة السرة، بحضور أعضائه وعدد من المهتمين بالشأن العام إلى أن «الإصلاح يبدأ من الرأس والدستور هو رأس القوانين»، متحدثاً عن «عدد من التعديلات الدستورية تضمنتها الوثيقة وعلى رأسها التحول لنظام المجلسين، فنظام المجلس الواحد لم يعد صالحاً للممارسة الديمقراطية، وزيادة أعضاء مجلس الأمة من 50 إلى 75 عضواً، وإلزام الحكومة بتقديم برنامج عملها في أول جلسة من جلسات البرلمان على أن يتم التصويت على الثقة في الحكومة في الجلسة الثانية، وإلزام من يتقدم باقتراح بقانون بزيادات أو مزايا مالية أن يحدد أي بند من بنود الميزانية سيغطي تلك الزيادات، وحرية إنشاء الأحزاب أو الجماعات السياسية لتنظيم العمل السياسي، ودائرة واحدة بصوت واحد عن طريق التوائم النسبية، وأخيراً تحديد «كوتا» للجنسين في المجلس بحيث لا يقل تواجد أحد الجنسين في المجلس عن 25٪، مشدداً على «أن التجمع وأعضائه مستعدون للنقاش والحوار حول أي بند من بنود الوثيقة».

وكشف عن وجود معالجة لقضية غير محددية الجنسية «البدون» في إطار الوثيقة، موضحاً أن «هذه القضية فنية موقوتة ظلم فيها الكثيرون من أبناء الوطن والذين أنجبوا ولاهم أكثر من مرة للكويت وأهلها»، داعياً الحكومة إلى «تجنيس من يستحق منهم والتعامل بإنسانية مع من لا يستحق»، متوجهاً بجزيل الشكر والتقدير لياسل الجاسر الذي تقدم باستقالته مؤخراً، معتبراً أنه «كان له دور كبير في قيام التجمع ووثيقة الإصلاح».

**حقوق المرأة**

من جهتها، أشارت الإعلامية إقبال الأحمد إلى أن «تنمية المجتمعات وتحضرها ورفقها مرتبط بتعاملها مع المرأة كعنصر فاعل في المجتمع»، موضحة أن «المرأة في الكويت أتاحت لها فرص التعليم والمشاركة، وأثبتت وجودها في كل المجالات التي دخلت فيها ولكنها كانت محصورة تحت خط القيادات إلى أن حصلت على حقها السياسي قبل 10 سنوات وبالفعل تم انتخاب 4 نساء عضوات مجلس الأمة وتعيين عدد من الوزيرات»،

جانب من الحضور